

اثر التركيز البنكي على الإستقرار المالي دراسة تطبيقية على دول الشرق الأوسط
و شمال إفريقيا (MENA)

Impact of banking concentration of the financial stability
An empirical study from MENA countries

حسيني إسحاق

Hacini Ishaq

مخبر تحليل وإستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات
جامعة معسكر-الجزائر

ishaq_zida@yahoo.fr

* فرحي منى

Farhi Mouna

مخبر تحليل وإستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات
جامعة معسكر-الجزائر

manamendes54@Gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/08

تاريخ الاستلام: 2021/04/30

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التركيز البنكي على الإستقرار المالي لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2017، حيث مست الدراسة 10 دول ، كما إستخدمت الدراسة (Data Panal) لتقدير نموذج الدراسة الذي يضم تركيز أكبر البنوك كمتغير مستقل ، و متغير Z-Score لقياس الإستقرار المالي، بإضافة إلى متغيرات التحكم المتمثلة في التضخم والنمو الإقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن التركيز البنكي له تأثير سلبي على الإستقرار المالي ، كما أن للتضخم له تأثير إيجابي على الإستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: التركيز البنكي، الإستقرار المالي، دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

تصنيف JEL : C33, G21,O53

Abstract :

This study aims to determine the effect of the banking concentration on financial stability in MENA countries during the period(1996-2017),where the study used data of 10 countries. The study used the panal data method for estimating the model of the study, in which the concentration of the largest banks was used as an independent variable and z-score to measure the financial stability and inflation and economic growth as control variable. The study found that banking concentration has a negative effect on the, and the inflation has a positive effect on financial stability.

Key words: Banking concentration,Financial Stability,MENA Countries

JEL classification codes: C33, G21,O53

1. مقدمة:

يتحدد النمو الإقتصادي لأي بلد من خلال جملة من المعايير تبرز من خلال الإستقرار المالي، أهمية التركيز المصرفي وإنشاء بنوك أقوى لديها أنظمة مالية أكثر استقرارًا، حيث يمثل الاستقرار المالي أحد الانشغالات الهامة لتطوير القطاع المالي وذلك عبر التأقلم مع مختلف الأزمات التي قد يواجهها كأزمة العملة، أزمة الديون السيادية وأزمات الشركات التي تتعامل بشكل مباشر مع النظام المالي.

فبدءًا من أوائل التسعينيات ، شهدت الأنظمة المصرفية والمالية في جميع أنحاء العالم تجربة رائعة وهي عملية التوحيد وتركيز الصناعة في العقد الأول من القرن ، حيث أدت هذه العملية إلى مستوى غير مسبوق من التركيز في القطاع المصرفي. نتيجة لذلك ظهرت أنظمة مصرفية من مستويين، كل منها يتميز بعدد محدود من البنوك الكبيرة جدًا وعدد كبير من البنوك الصغيرة.

وضح *Keeley (1990)* أهمية التركيز المصرفي من خلال نموذج الثبات والتركيز ، والذي يشار إليه أيضًا بنموذج "القيمة أو الامتياز"، والذي يفسره من خلال فرضية التأثير والهامش الإيجابي، حيث يؤكد أن البنوك العاملة في سوق مركز تكون لديها بعض القوة السوقية (أي قيمة الامتياز الإيجابية) وأكثر حكمة في جانب المخاطرة. لأنه من المفترض أن البنوك الكبرى تميل إلى " تقنين الائتمان "لأن الاستثمارات الائتمانية ستزيد من الإستثمار الفردي وبالتالي تعزيز السلامة المالية، وبالمثل قد تعزز البنوك في النظام المصرفي المركز أرباحها من خلال معدلات فائدة أعلى أو مخصصة. (SHijaku, 2017, p. 71)

و الاستقرار المالي يشير إلى "الأداء السلس للعناصر الرئيسية التي يتكون منها النظام المالي" ، حيث ينعكس في قدرة المؤسسة المالية على تسريع العمليات الاقتصادية ، السيطرة على المخاطر ، وامتصاص الأزمات. في المقابل ، ويتم تصنيف عدم الاستقرار المالي من خلال عدم رغبة المؤسسات لتوجيه الأموال إلى فرص الاستثمار المربحة ، وعدم وصول المدفوعات في الوقت المحدد ، وانحراف أسعار الأصول من قيمتها العادلة (world Bank(2016)

ونظرًا لحجم هذه الظاهرة وأهميتها ، فقد حاولت العديد من الدراسات ذلك تحديد ما إذا كان التركيز يعزز أو يفاقم استقرار ومرونة النظام المصرفي على سبيل المثال (Beck (2007)، Berger et al. (2009)، أو يعيق ذلك النمو ووفقًا لهذا الرأي فإن تركيز البنوك سيرتبط سلبًا بمقاييس كفاءة القطاع المصرفي والتنمية المالية (Eboli, 2019, p. 95) .

وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التركيز البنكي على الإستقرار المالي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1996-2017؟

2. الدراسات السابقة:

1- دراسة *MAURICE Doll*، (2010): باستخدام بيانات 76 دولة في الفترة من 1990

إلى 2007، وبالإعتماد على نموذج Panal Data تم دراسة العلاقة بين تركيز البنوك و المنافسة والإستقرار المالي، حيث تم استخدام العديد من متغيرات القطاع المالي (نمو الناتج المحلي الإجمالي، إيداعات البنوك الأجنبية، الإئتمانات المقدمة للأفراد، التضخم...) بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمستوى التنمية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأنظمة المصرفية المركزة أقل عرضة لمواجهة أزمات مصرفية شاملة ، والأنظمة المصرفية الأكثر تركيزًا تميل إلى أن تكون أكثر استقرارًا. إلى جانب ذلك ، تدعم النتائج أيضًا فرضية هشاشة المنافسة، حيث أن القطاعات المصرفية التي تكاد تكون قادرة على المنافسة الكاملة هي الأكثر عرضة للأزمات المالية. على الرغم من أن المنافسة تؤثر سلبًا على الاستقرار المالي، إلا أن صانعي السياسات ينبغي عليهم مراقبة البنوك عن كثب.

2- دراسة *Ben Ali, Timoumi, Zeitun*، (2015): تناولت الدراسة التأثير المباشر للتركيز

البنكي على الاستقرار المالي لعينة من 156 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1980-2011. حيث تبحث الدراسة في تأثير متغيرين غير مباشرين (الربحية وهامش الفائدة)

على العلاقة بين التركيز البنكي والإستقرار المالي باستخدام نموذج *A PANEL GENERALIZED METHOD OF MOMENTS ANALYSIS (GMM)*

، وتوصلت إلى أن التركيز البنكي له تأثير إيجابي ومستقر على الاستقرار المالي من خلال قناة الربحية وأثر سلبي ومزعزع للاستقرار من خلال قناة سعر الفائدة.

3- دراسة *Gerti Shijaku* (2017): تبحث هذه الدراسة في تأثير تركيز البنك على

إستقرار البنوك، تتضمن بيانات العينة لهذه الدراسة بيانات ربع سنوية لـ 16 بنكا ينشط في ألبانيا خلال الفترة 2008 - 2015. إعتمدت الدراسة على نموذج (GMM).

وتوصلت الدراسة من خلال النتائج أن متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم) لها تأثير كبير على استقرار البنوك ،حيث أن الإستقرار المالي يتماشى مع حصة سوقية أعلى ونسبة رأس مال أعلى ومستوى تضخم إيجابي ، و المتغيرات الخاصة

(الكفاءة، الرفع المالي، نسبة المخاطرة) بالبنك لها تأثير مهم أيضًا على ظروف استقرار البنك، لأن البنوك الصغيرة أكثر حساسية لتركيز السوق ومخاطر الاقتصاد الكلي، حيث وجد أن البنوك الأكثر استقرار وكفاءة هي البنوك الأكبر.

4- دراسة *Cuestas, Lucotte, Reigl* (2019): تناولت هذه الدراسة العلاقة بين تركيز البنوك والمنافسة والإستقرار المالي لعينة من البنوك التجارية في دول البلطيق خلال الفترة 2000-2014 لـ 40 بنكًا تجاريًا في إستونيا وليتوانيا ولاتفيا. تم قياس المنافسة من خلال مؤشرين هما، *index Lerner* و الحصة السوقية، بينما تم أخذ في الاعتبار درجة Z-score والقرض والاحتياطيات لقياس مخاطر البنك. وقد توصلت الدراسة إلى علاقة عكسية بين المنافسة والاستقرار المالي، و عدم وجود المنافسة يمكن أن يفاقم سلوك المخاطرة للبنوك، وبالتالي قد يكون ضارًا لإستقرار القطاع المصرفي في دول البلطيق. ومن هنا كانت من بين التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أنه على واضعي السياسات العمل على زيادة تركيز القطاع المصرفي وأن التطور المستقبلي لهيكل الصناعة المصرفية في هذه البلدان ذات أهمية حاسمة.

3. الإستقرار المالي:

أعادت الأزمة المالية العالمية اهتمام صانعي السياسات باستقرار النظام المالي، باعتباره هو المسؤول عن توجيه الموارد المالية إلى الاقتصاد الحقيقي، علاوة على ذلك فإن الإستقرار المالي أمر حيوي للتنمية الاقتصادية الشاملة. (Gupta & Kashiramka, 2020, p. 2)

- كما عرف الإستقرار المالي من خلال إستقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة، وإستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها من جهة أخرى، لذلك فإن الإستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به و الوصول إلى درجة عالية من الكفاءة في أداء كافة عناصره، مع التركيز على أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودور البنوك في تحقيق الإستقرار المالي، وكذلك مناقشة دور الأسواق المالية ولحد من المخاطر النظامية وتحقيق الأستقرار المالي. (السباعوي وآخرون، 2012، صفحة 71)

- ويؤكد *Gershenkron* (1962) على ضرورة الإستقرار المالي للنمو الاقتصادي، حيث ركز على أهمية التمويل لتحقيق عملية التنمية خاصة في البلدان المتخلفة نسبيًا. يبحث ذكر " *Gershenkron* " بهذا الأمر وركز على أهمية ملكية الدولة للبنوك وإعتبرها الأداة الحاسمة لتوجيه المدخرات في الصناعة وتحقيق التنمية في العديد من البلدان الصناعية إذ لم تكن

المؤسسات الاقتصادية متطورة وهذا ما شهده النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة

ألمانيا. (Laporta, Florencio, & SHleifer, 2002, p. 266)

وحسب تقرير (DFIG)Department for intrnetional Devlopment يكون قطاع

مالي متطور إذا كان قادر على: (دحمان، 2016، صفحة 24)

- تحسين تنظيم وإستقرار القطاع المالي و تحسين مستويات الكفاءة والمنافسة.
- زيادة كمية وتحسين نوعية الخدمات المالية المتاحة.
- زيادة وتنوع المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
- زيادة نسبة السيولة المتاحة من خلال القطاع المالي.
- مدى قدرة مؤسسات القطاع المالي على تخصيص رأس المال ،والإستجابة لإحتياجاته.

4. النظام المالي:

4. 1. مفهوم النظام المالي

يعرف النظام المالي على أنه شبكة من المؤسسات لمالية التي تتعامل بعدة أنواع من الأصول المالية و التي تسهل تحويل النقود و إقتراض الأموال و إقراضها بمهدف التشغيل الكفاء للموارد المالية و ضمان التنسيق و التوازن المستمر ما بين عرض الأموال المتاحة و الطلب عليها بما يتناسب و حاجات الإقتصاد والمجتمع (تكواشت، 2020، صفحة 35)

- يشمل تصميم النظام المالي عددًا لا يحصى من المؤسسات و تفاصيل السوق واللوائح

ومتطلبات الإفصاح، وتشمل: (Thakor, 1995, p. 918)

1- نطاق أنشطة للبنوك وغيرها من الوسطاء الماليين :ويشمل الممارسات والسياسات المالية

التي تنتهجها المؤسسات مالية ووسطاء الأسواق المالي

2- اللوائح التي تنظم هيكل القطاع المصرفية :وتشمل القوانين والتشريعات التي تنظم القطاع

المصرفي

3- المعلومات المتطلب الإفصاح عنها في السوق المالية: وتشمل المعلومات المالية الواجب

الإفصاح عنها من قبل البنوك لفائدة المستثمرين الراغبين في الحصول على التمويل المالي

لتنفيذ المشاريع المسطرة.

➤ كما عرف النظام المالي على أنه : " أحد المكونات الأساسية لإقتصاديات أي دولة فهو

يزود المجتمع بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الإقتصاد في الوقت الحاضر أن

يعمل، حيث يكون النظام المالي من الأسواق المالية والمؤسسات المالية والشركات ورجال

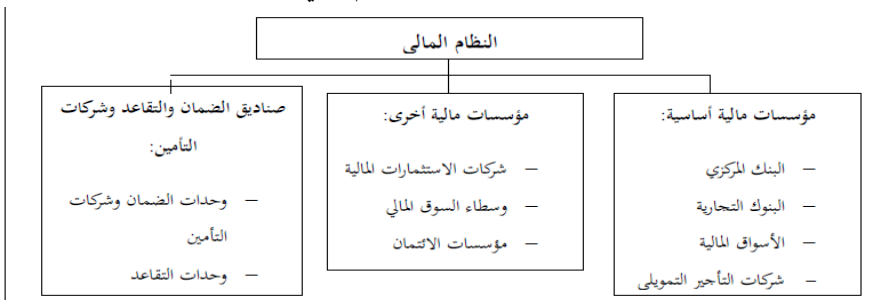
الأعمال والحكومة التي تكون هذا النظام وتضبط عملياته وتراقبه" (حنفي، 2008، صفحة 19)

➤ النظام المالي هو عبارة عن: " وحدات ومؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الإقتصاد وهي جزء أساسي مهم من الهيكل الإقتصادي العام للدولة يساهم في تسيير المعاملات المالية وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في هذا الإقتصاد، حيث أن القطاع المالي هو المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى قطاعات التي تعاني من العجز وبالتالي فإنه يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الإستثمارات والإنتاجية" (شيب، 2012، صفحة 25)

- كما يقول (Lynch, 1996) انه لا بد من تعزيز تنمية القطاع المالي كوسيلة لتوليد الكفاءة الاقتصادية من قبل الحكومات ، حيث في الماضي ركز منظرو النمو الاقتصادي مثل "ريكاردو" على النقص في العوامل الحقيقية ، مثل الأرض ورأس المال كقيود على النمو الاقتصادي ولم يأخذوا في الاعتبار دور الأسواق المالية ، ليثبت فيما بعد أهمية نظام مالي فعال للتنمية الاقتصادية من خلال أعمال قيمة لـ (McKinnon, 1943) & (1952) Shaw ، الذين اثبتوا بأن مفتاح تطوير القطاع المالي في الاقتصادات المتأخرة هو الحد من التجزؤ في الأسواق المالية و أن إنشاء أسعار فائدة حقيقية إيجابية هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. (Lynch, 1996, p. 4)

- أما (Schumpeter, 1911) يرى أن تطوير نظام مالي مهم للغاية في تحفيز النمو الاقتصادي، و النظم المالية غير المتطورة تؤخر النمو الاقتصادي ، حيث يُنظر إلى البنوك على أنها عوامل رئيسية في تسهيل هذه الأمور المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية وهذا ما أيده الكثير من الدراسات (Gurley and Shaw, 1959), (Goldsmith, 1969) (ANG, 2007, p. 249)

الشكل 1: مؤسسات النظام المالي



المراجع: دريد كامل آل شيب، 2012، الأسواق المالية والنقدية، ص 25.

يتكون النظام المالي من مجموعة مؤسسات مالية وأهمها وزارة المالية والبنك المركزي والبنوك التجارية والأسواق المالية وشركات الإستئجار التمويلي ومجموعة من المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى كشركات الإستثمارات المالية ومؤسسات الإئتمان من غير البنوك والوسطاء الماليين، أما المجموعة الثالثة فهي عبارة عن مؤسسات ذات رصيد مالي كبير ومؤثر على النظام المالي كصناديق الضمان الإجتماعي وشركات التأمين.

2.4. أنواع الأنظمة المالية

ناقش الاقتصاديون منذ فترة طويلة مزايا وعيوب الأنظمة المالية القائمة على البنوك مقابل الأنظمة القائمة على السوق، تركز هذا النقاش في المقام الأول على أربعة بلدان في الأنظمة المالية القائمة على البنوك مثل ألمانيا واليابان و في الأنظمة المالية القائمة على السوق مثل إنجلترا والولايات المتحدة .

تتشترك أسواق الأوراق المالية في مركز الصدارة مع البنوك من حيث الحصول على مدخرات المجتمع، مراقبة الشركات وتسيير إدارة المخاطر، حيث يقترح بعض المحللين أن الأسواق أكثر فعالية في تقديم الخدمات المالية و يروج آخرون لمزايا الوسطاء. إختلف النقاش ولم يحسم بين مؤيدي ومعارضين لكل نظام مالي (Levine & Kunt, 1999, p. 3).

أ- نظام مالي قائم على البنوك

إن النظم المالية التي تهيمن فيها البنوك تؤمن هذه الأخيرة جميع الخدمات المصرفية، حيث أنها تجمع الودائع وتمنح القروض، كما أنها تتدخل في أسواق الأسهم والسندات وتشارك في تسيير خزانة البنوك، وفي نفس الوقت هي بنوك إستثمار وتدير عمليات الإستحواذ والإندماج.

وقد لخص Levine مزايا هذا النوع من الأنظمة مقارنة بالأسواق كم يلي: (Levine, 2002, p. 3)

- 1- تشكل البنوك على المدى الطويل العلاقات مع الشركات ما يسمح لها من التخفيف من مشكلة الكشف عن المعلومات في الأسواق العامة وتخفيض التكاليف المتعلقة بذلك
- 2- يمكن للبنوك إدارة مخاطر السيولة وتحسين تخصيص رأس المال وبالتالي تعزيز كفاءة الاستثمار وحوكمة الشركات والنمو الاقتصادي
- 3- الأنظمة المالية القائمة على البنوك تشجع المستثمرين على الإستثمار في المشاريع الأكثر مخاطرة وتنويع رأس المال واستغلال وفورات الحجم (الإدخار)

4- وجود بنوك قوية يمكنها أن تفرض على الشركات بشكل أكثر فعالية إعادة سداد ديونها مقارنة بالأسواق ، بدون وجود بنوك قوية لفرض السداد قد يتردد المستثمرون الخارجيون في ذلك.

ب- نظام مالي قائم على الأسواق:

السوق المالي هو سوق رسمي ومنظم يتم فيه تحويل الأموال من الأفراد والوحدات التي لديها موارد مالية إضافية للأفراد والوحدات التي تتطلب موارد (أموال). والمعروف انه في هذا السوق أن غالبية مانحي القروض هم من الأسر وغالبية المتقدمين للحصول على هذه القروض هم المستثمرون ،الشركات والحكومة.

يعتبر السوق المالي الأساس الضروري لنقل المدخرات من لأشخاص الطبيعيين أو الكيانات المعنوية للأفراد الآخرين الذين لديهم فرص الاستثمار ويحتاجون إلى موارد مالية. (Moradi, Mirzaeenejad, & Geraeenejad, 2015, p. 512)

5. التركيز البنكي

شهدت العقود الماضية عدة ازمات مالية غالبًا ما كانت السبب في الهشاشة المصرفية اللاحقة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية ، حيث إستهدفت الأزمة المالية 2007-2008 في الاقتصاد العالمي القطاع المصرفي بشكل مباشر وغيرت الطريقة التي يتم بها فحص وتقييم المخاطر والاستقرار المالي من قبل المحللين الماليين.

وماميز هذه الفترة دخول موجة البنوك الأجنبية في العديد من البلدان النامية ، ومؤخرا هناك أيضا كانت عمليات اندماج سريعة للبنوك في العديد من النظم المالية المتقدمة ، وعلى الأخص داخل أوروبا مما أدى إلى تكتلات مالية تقدم خدمات مصرفية تجارية واستثمارية ، خدمات صندوق التأمين والمعاشات التقاعدية (Beck, 2008, p. 5) ، أدت هذه التكتلات المالية إلى إثارة مخاوف بشأن الاستقرار المالي على وجه التحديد و حجم تعقيد هذه المؤسسات و كانت المنافسة في السوق المصرفية في قلب النقاش حول السياسة العامة للاستقرار المالي. لأنه غالبًا ما يُنظر إلى المنافسة في الأسواق على أنها شرط أساسي لنظام مصرفي فعال.

ودرست بعض الأبحاث التأثيرات الديناميكية لعمليات اندماج البنوك مثل Kovala & Skok(2012) حيث وجدت ان اندماج البنوك قد يزيد التركيز وبالتالي يخلق أسعارًا غير مواتية للعملاء على الودائع والقروض ، ولكن قد يؤدي بدلاً من ذلك إلى توفير وفورات في الودائع

التي يتم تمريرها جزئياً للعملاء من خلال أسعار مواتية. (Berger, Kunt, Levine, & Haubrich, 2004, p. 442)

- فارتبط مفهوم التركيز البنكي أو تركيز القطاع المصرفي بعدة متغيرات، وكان هذا الارتباط مبني على معادلة كثيرة الحدود (النظام المالي، كفاءة القطاع المصرفي، الشمول المالي، المنافسة)، لتحقيق إستقرار مالي قادر على تحقيق تطور ونمو إقتصادي لأي بلد، حيث نشر *Gershenkron* فرضيته لأول مرة في مقال عام 1951 بعنوان "التخلف الاقتصادي في المنظور التاريخي"، حيث يفسر الاختلاف في أنماط ومستويات التنمية بين الدول بحيث يكون الابتكار الرئيسي هو تشكيل بنوك كبيرة لتوفير الوصول إلى رأس المال المطلوب للإستثمار، حتى مع زيادة التخلف الذي يتطلب دوراً تعويضياً أكبر وأكثر مباشرة من الدولة (ملكية الدولة للبنوك). (Gershenkron, 1962, p. 456)

- ولإثبات العلاقة بين التركيز البنكي وكفاءة القطاع المصرفي، جادل *Petersen & Rajan* (1995) بأن البنوك ذات القوة الاحتكارية لديهم حوافز أكبر لتحمل التكاليف المرتبطة بالتغلب على الحواجز المعلوماتية، مما يسهل بعد ذلك تدفق الائتمان إلى الشركات ذات القيمة و زيادة العوائد، وقد يؤدي التركيز الأكبر إلى زيادة كفاءة البنوك من خلال المزيد من النطاق الفعال للتنظيم والإدارة والتنوع في الخدمات المالية. وبحسب هذا الرأي البنك سيكون التركيز مرتبطاً إيجابياً مع مقاييس كفاءة القطاع المصرفي و التنمية المالية (Siong & Abdullah, 2006, p. 57).

- في حين حدد *Rajan & Zingales* (1998) مقاييس مختلفة للنمو الإقتصادي من خلال نموذج إستخدام فيه مجموعة بيانات لعينة من الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض، والتي تم تعزيزها مؤخراً بواسطة *Cetorelli & al* (2001) قصد دراسة العلاقة بين التركيز البنكي والنمو الإقتصادي في كل من العينات الفرعية، وتوصل من خلال نموده إلى أن التركيز في القطاع المصرفي يرتبط سلباً بالنمو الإقتصادي فقط في البلدان منخفضة الدخل (Deidda & Fattouh, 2002, p. 3).

6. العلاقة بين التركيز البنكي والإستقرار المالي

قدمت النظريات الاقتصادية تنبؤات متضاربة حول العلاقة بين هيكل البنوك ومدى تأثير الهيكل المصرفي على الاستقرار المالي، حيث تشير بعض الحجج النظرية والمقارنات بين البلدان إلى أن القطاع المصرفي أقل تركيزاً الذي يوجد به العديد من البنوك الصغيرة أكثر عرضة للأزمات المالية

من تركيز القطاع مصرفي مع عدد قليل من البنوك الكبيرة كما تمت مناقشته في **Allen and Gale (2000)**. أول أنصار وجهة نظر "التركيز والاستقرار" الذي فسر هذا الارتباط الإيجابي من خلال: **(Beck, Kunt, & Levine, 2003, p. 3)**

أولاً: أن البنوك الكبيرة يمكنها التنوع بشكل أفضل وبالتالي ستكون الأنظمة المصرفية التي تتميز بقليل من البنوك الكبيرة أقل هشاشة من الأنظمة المصرفية مع العديد من البنوك الصغيرة. ثانياً: إن البنوك الكبيرة تتمتع بقوة سوقية أكبر و ثبات عوائد الأصول. ثالثاً: قد تعزز الأنظمة المصرفية المركزة الأرباح و وبالتالي توفر الأرباح المرتفعة "حاجزاً" ضد الأزمات و زيادة قيمة الامتياز للبنك ، و تساعدها هذه الإمتيازات في تقليل الحوافز المبالغة التي تدفع للمالكي البنوك

رابعاً: يعتقد الاقتصاديون أن عدداً قليلاً من البنوك الكبيرة أسهل للرقابة من العديد من البنوك الصغيرة ، بحيث تكون رقابة الشركات على البنوك أكثر فعالية والمخاطر أقل وأوضح في نظام مصرفي مركّز **(Allen and Gale (2000)** .

في حين درست الكثير من الدراسات هذه العلاقة من خلال نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ، ورأت أن توسيع المجال يساعد في تعزيز الإستقرار المالي، حيث ترتبط الأسواق النشطة بمزيد من توافر الائتمان **(Hayden & all(2006), Behr & all(2007), Chauvet & all(2017)**، وقد يكون هذا التفسير له صلة بحجم البنك و فرص أكبر لتنوع المحافظ لأنه قد تكون البنوك الكبيرة أيضاً قادرة على تنوع مخاطر محفظة القروض بشكل أكثر كفاءة بسبب حجم الاقتصاديات والتفسير الموازي لقوة السوق والتطور المالي **(Pereira & Owen, 2018, p. 2)**

1.6. المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين التركيز البنكي والإستقرار المالي

بالرغم من مجموعة البحوث المتزايدة التي درست العلاقة بين تركيز السوق المصرفية والاستقرار المالي لكن هذه العلاقة هي غامضة ، لأن تأثير تركيز السوق المصرفية على الاستقرار المالي هو بواسطة عدة متغيرات والتي قد تعمل في اتجاهين متعاكسين مما يجعل علاقة التأثير غامضة **(Calice & Leonida, 2018)** وتتمثل المتغيرات في:

أولاً: المتغير هو الربحية، حيث تشير وجهة النظر "استقرار التركيز" إلى أن التركيز قد يؤدي إلى زيادة قوة السوق ،زيادة الأرباح و بنك عالي الهوامش ، وهاته الأرباح تعزز قيمة البنوك و تقلل

من المخاطرة مما يجعل النظام المصرفي في نهاية المطاف أقل عرضة للأزمات. (Hellmann & al, 2000)

ثانياً: المتغير الثاني الذي من خلاله يؤثر التركيز على الاستقرار المالي لكن في الاتجاه المعاكس هو "تكلفة الائتمان"، حيث تؤدي الأسواق المركزة إلى قوة سوقية أعلى للبنوك وأرباح أعلى (Boyd & Nicolo, 2005). لكن تسمح القوة السوقية للبنوك بفرض معدلات فائدة أعلى على المقترضين ، والتي بدورها تفرض عليهم تحمل مخاطر أكبر ، وفي نهاية المطاف التركيز العالي يزعزع استقرار النظام المصرفي ويجعله أكثر عرضة للخطر وهذا ما يدعمه أصحاب وجهة نظر "التركيز - الهشاشة"

ثالثاً : تركيز السوق المصرفية له تأثير على الاستقرار المالي من خلال متغير وسيط وهو "نوع المحافظ" ، فمن ناحية قد تستلزم الأنظمة المصرفية المركزة وجود بنوك أكبر ذات محافظ أكثر تنوعاً أي زيادة الوفورات الائتمانية ، وبالتالي زيادة الاستقرار ، بما يتماشى مع "ثبات التركيز". (Boyd & Prescott, 1986) ومن ناحية أخرى ، قد تكون البنوك الأكبر والأكثر تنوعاً تكثف حوافز المخاطرة وبالتالي زيادة هشاشة النظام المصرفي ، والتغلب على مزايا التنوع ، بما يتماشى مع فرضية "التركيز - الهشاشة"

فرضيات الدراسة

ونسعى إلى اختبار الفرضيات التالية:

H01: التركيز البنكي لا يؤثر على الإستقرار المالي

H02: معدل النمو لا يؤثر على الإستقرار المالي

H03: التضخم لا يؤثر على الإستقرار المالي

7. منهج الدراسة:

1.7. مجتمع وعينة الدراسة

تحاول هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التركيز البنكي والاستقرار المالي في عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1996-2017 لـ 10 دول، من خلال نموذج الدراسة التي تعتمد على التركيز البنكي (كمتغير مستقل) والاستقرار المالي (كمتغير تابع) ، إضافة إلى المتغيرات المتحكممة المتمثلة في النمو الاقتصادي والتضخم.

ومن أجل دراسة العلاقة محل الدراسة، ستقوم الدراسة بتحليل البيانات لـ 10 دول التي تم الحصول عليها من موقع الصندوق الدولي، البنك الدولي (World Bank)، وموقع Global

Financial Development(Knoema) حيث سيتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة
Panel Stata

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقدير النموذج الآتي لاختبار العلاقة بين التركيز البنكي
والإستقرار المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمتمثل في النموذج الآتي:

$$Stability_{it} = \beta_0 + \beta_1 Concen_{it} + \beta_2 Growth_{it} + \beta_3 INFL_{it} + \varepsilon_{it}$$

- حيث: i : يعبر عن البلد في طريقة البانل

- t : يعبر عن السنة في طريقة البانل

- $Stability$: الإستقرار المالي.

- $Concen$: التركيز البنكي

- $Growth$: النمو الإقتصادي

- $INFL$: التضخم

- ε : الخطأ العشوائي .

2.7. متغيرات الدراسة: إستخدمت الدراسة مجموعة من المقاييس للقياس متغيراتها، واستندت

إلى مجموعة من الدراسات ذات الصلة، بما يتناسب مع البيانات الدراسة:

أ- المتغيرات المستقلة

التركيز ($CONC$): تم قياس التركيز البنكي بإستخدام أصول أكبر البنوك كنسبة مئوية من إجمالي

أصول القطاع المصرفي وذلك وفق دراسة (2015) **Ben Ali, Timoumi, Zeitun**

ت- المتغير التابع:

الإستقرار المالي $Stability$: ويتم قياسه بـ $Z-SCORE$ وفق دراسة (Liu و Mirzaei،

2013)، حيث تحسب درجة Z على مستوى البنك، وتشير إلى إحتمال الإفلاس بسبب زيادة

تقلبات الربحية وحقوق الملكية.

ويمكن حساب $Z-SCORE$ بالعلاقة التالية: (2015) **(Capraru & Andries)**

$$Z = \frac{ROA + E / A}{\sigma(ROA)}$$

ROA : هو العائد على الأصول

E / A : هو نسبة حقوق الملكية وإجمالي الأصول

σROA : هو الانحراف المعياري لـ ROA

ث- متغيرات التحكم:

1- التضخم: ويعبر عنه بأسعار المستهلكين (% سنوية).

2- النمو الإقتصادي : ويقاس بنسبة نمو الناتج المحلي خلال السنة *GDP growth**Maurice Doll (2010) ((annual %)*

8. النتائج ومناقشتها

1.8. الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة: يعرض الجدول التالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات

الدراسة

الجدول 1: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

التضخم ، أسعار المستهلكين (% سنوية). <i>Inflation</i>	معدل النمو <i>GDP growth</i> (annual %)	التركيز البنكي <i>Concentr</i>	<i>Bank Z-score</i>	
3,52	4,39	0,69	23,81	الوسط الحسابي
29,50	26,17	0,93	61,16	أعلى قيمة
-4,86	-7,07	0,35	5,19	أدنى قيمة
3,88	3,90	0,14	12,12	الانحراف المعياري
10	10	10	10	الشركات المدرجة
220	220	220	220	المشاهدة

يظهر في الجدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة في وجود 220 مشاهدة، حيث نجد نسبة *Z-Score* تبلغ في المتوسط 23,81، من ناحية أخرى تبلغ درجة التركيز البنكي 69,80% وهي نسبة مرتفعة نسبيا، والتي قد تدل على تركيز القطاع المصرفي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (*MENA*) بإعتبار أن القطاعات المصرفية المركزة تؤدي إلى قوة سوقية أعلى للبنوك وأرباح أعلى، كما تبلغ نسبة النمو في المتوسط 4,39 وهي نسبة منخفضة نسبيا وقد تدل على ان انخفاض معدل النمو في الدول عينة الدراسة وسببها مدى مستوى فعالية الأسواق المالية في تمويل المشاريع الإستثمارية في بعض البلدان ،ونجد أيضا نسبة معدل التضخم بلغت في المتوسط 3,52 حيث قد تتزايد مخاطر استمرار التضخم الضعيف لفترة ممتدة في البلدان التي تعتبر سياستها النقدية مقيدة، حسب دراسة أصدرها الصندوق الدولي في 2016

2.8. استقرارية المتغيرات:

سيتم قياس استقرارية المتغيرات بناء على مجموعة من الاختبارات الخاصة ببيانات *panel*

data، حيث سنعمد على اختبار Fisher-type ADF – Im- Fisher-type PP

Pesaran-Shin ويمكن صياغة الفرضية التالية:

H0 : السلسلة غير مستقرة (وجود جذور الوحدة).

H1: السلسلة مستقرة (لا يوجد جذور الوحدة).

الجدول 2: إستقرارية متغيرات الدراسة

المتغيرات		Im-Pesaran-Shin		Fisher-type PP		Fisher-type ADF	
	الإحصائية	الإحصائية	الاحتمالية	الإحصائية	الاحتمالية	الإحصائية	الاحتمالية
BankZ-score	-2.543	0.005	19.769	0.472	56.132	0.000	
التركيز البنكي	-4.014	0.000	63.935	0.000	76.6874	0.000	
النمو الإقتصادي	-4.697	0.000	131.579	0.000	131.579	0.000	
التضخم	-3.578	0.000	113.360	0.000	113.360	0.000	

تشير نتائج التحاليل أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى (التركيز البنكي، معدل النمو، معدل التضخم، Z-SCORE) باستخدام الاختبارات التالية (IPS، F-ADF، F-PP) لأن معظم الاختبارات لها قيمة الاحتمالية أقل من القيمة المعنوية 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية ونستنتج أنه لا يوجد جذور وحدة والسلسلة مستقرة عند المستوى .

3.8. تقدير نموذج الدراسة:

لتقدير نموذج الإنحدار الإنحدار في الدراسة ومعرفة أثر التركيز البنكي على الإستقرار المالي تتبع الخطوات التالية.

أ- نموذج المربعات الصغرى العادية "ordinary least squares" OLS

إعتمدنا على نموذج OLS أي طريقة المربعات الصغرى الخطية لتقدير المعلمات في النموذج

الجدول 3: نتائج نموذج OLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	PROB
concentration	-14,72632	6,21953	-2,37	0,019
Inflation	-0,266769	0,2213058	-1,21	0,229
Growth	0,4759917	0,2233551	2,13	0,034
Constant	32,93391	4,440622	7,42	0,000
F-statistic: 2,92				
F Prob: 0,0349				
R-Squared: 0,0408				

Adj R-Squared :0,0269

يظهر من خلال الجدول

- أن معامل التحديد (R -square) بلغ 0,0408 أي أن التغيرات تفسر ب 4,08 % من متغيرات الدراسة، أما القيمة الباقية 95,92% فتعود إلى عوامل أخرى.
 - إختبار F تساوي 2,92 بقيمة احتمالية مقدرة ب 0,0349 وهي أقل من القيمة المعنوية المعمول بها (5%) ما يؤكد أن نموذج OLS معنوي ويناسب بيانات الدراسة
- ب- نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول 4: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة "FE"

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	PROB
concentration	-47,0159	7,042223	-6,68	0,000
Inflation	0,2649559	0,0993123	2,67	0,008
Growth	0,0641794	0,0932171	0,69	0,492
Constant	55,2676	4,91999	11,23	0,000
F-test: 136,27				
P_value(F-test): 0,000 rho :0,886				

يظهر من خلال الجدول:

أن القيمة P -value لاختبار F ل ($u_i = 0$) تساوي 0 أقل من 0,05 ، مما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) معنوي وهو أكثر ملاءمة من OLS نظراً لوجود عدم تجانس بين البنوك ولا يمكن ل OLS تقدير الاختلاف في التجانس.

ج- نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول 5: نتائج نموذج Random effects model

Variable	Coefficient	Std. Error	Z	PROB
concentration	-45,07672	6,86638	-6,56	0,000
Inflation	0,2593546	0,991417	2,62	0,009
Growth	0,0697178	0,093082	0,75	0,454
Constant	54,12674	6,355268	8,52	0,000
Wald χ^2 :51,85				
P- value(χ^2): 0.000000				
rho: 0,887 corr (u_i, X): 0				

يظهر من خلال الجدول:

- أن P -value (اختبار Wald χ^2) يساوي 0.000 ، وهو أقل من 0,05 ، مما يعني أن النموذج معنوي ويناسب البيانات الدراسة.

- قيمة (rho) تساوي 0.887 ، مما يعني أن النموذج يفسر 88.7% من التباين بسبب الاختلافات بين البنوك. بالإضافة إلى ذلك ، فإن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط بين الأخطاء ومعاملات الانحدار لأن $\text{corr}(u_i, X) = 0$.

د- اختبار مدى ملاءمة التأثيرات العشوائية

لاختبار مدى ملاءمة التأثيرات العشوائية ، تستخدم الدراسة اختبار *Breusch multiplier* و *Pagan Lagrangian*

الجدول 6: اختبار *Breusch multiplier* و *Pagan Lagrangian*

Test Summary	Prob.
Breusch & Pagan LM multiplier	0,0000

تشير قيمة $\text{Prob}(\text{Chi}^2)$ إلى 0.000 ، وهو أقل من 5%، وبالتالي يبين هذا أن نموذج التأثيرات العشوائية مناسب للبيانات مقارنة بنموذج OLS

- اختبار "Hausman test"

لإختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة (FE) ونموذج التأثيرات العشوائية (RE) وتحديد النموذج الملائم نستخدم اختبار "Hausman test" وذلك وفق الفرضية التالية:
 H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم .
 H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم .

الجدول 7: نتائج اختبار "Hausman test"

Test Summary	Chi ²	Prob.
Cross-section random	2,32	0.5096

حيث أظهرت نتائج الإختبار إلى أن قيمة إحصائية Chi^2 بلغت 2,32 والقيمة الاحتمالية بلغت 0,5096 وهي أكبر من القيمة المعمول بها والمتمثلة في 0.05 ($0,5096 > 0,05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية (أي أنه يوجد فروق بين معلمات النموذج المقدر باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (RE) ومعلمات النموذج المقدر باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FE)) وعليه فإن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية .

9. نتائج فرضيات الدراسة ومناقشتها

1- أظهرت نتائج الدراسة بالنسبة للفرضية الأولى بأن أن التركيز له تأثير سلبي على Z -Score. يظهر ذلك من خلال القيمة السلبية المقدرة ب (-45.07). وهذا يعني بأنه كلما زادت درجة تركيز البنك ، كلما أدى ذلك إلى تناقص في نسبة Z -Score أي تناقص في مستوى الإستقرار المالي ، أما قيمة الاحتمال بلغت 0,000، إذن $\alpha > \text{prob}$ وعليه نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتركيز البنكي على درجة Z -Score. عند مستوى معنوية 5%، ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال نظرية "التركيز - الهشاشة" حيث تؤدي البنوك المركزة إلى قوة سوقية أعلى للبنوك وأرباح أكبر ، وهذا ما يؤدي بها إلى فرض معدلات فائدة أعلى على المقترضين ، والتي بدورها تفرض عليهم تحمل مخاطر أكبر وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة المقترضين على السداد، وفي نهاية المطاف يؤدي هذا زعزعة استقرار النظام المصرفي (Capraru و Andries, 2015)

2- بالنسبة للفرضية الثانية فأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن للتضخم تأثير إيجابي على Z -Score، وهذا يظهر من خلال القيمة الموجبة التي تقدر ب (0,264) ، أما قيمة الاحتمال بلغت 0,008، إذن $\alpha > \text{prob}$ وعليه نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتضخم على درجة Z -Score عند مستوى معنوية 5%. وهذا ما تم تفسيره من مجموعة كبيرة من الدراسات التي دعمت الافتراض بأن التضخم يؤثر على الإستقرار المالي (Takatoshi, 2010)، (Gregorio, 2012) حيث أن التركيز الحالي على استهداف التضخم المرن كأولوية لإطار السياسة النقدية يجب أن يكون مشروط باستقرار الأسعار لنجاح الإستقرار المالي ، يُعرّف على أنه معدل تضخم منخفض ولكنه إيجابي (عادةً 1 - 3٪ ، أو أضيق في هذا النطاق).

3- بالنسبة للفرضية الثالثة فقيمة الاحتمال بلغت 0,492، إذن $\alpha < \text{prob}$ وعليه نقبل H_0 ، وبالتالي لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على Z -Score عند مستوى معنوية 5%، أي النمو الاقتصادي ليس له أي تأثير على درجة إستقرار النظام البنكي ، وهذا يمكن تفسيره بأن لاستقرار المالي هو مفهوم جديد ويظهر كفاءة وصلابة النظام المالي . وهذا يعني أن المؤسسات المالية الرئيسية بحاجة إلى العمل دون انقطاع في من أجل زيادة ثقة الجمهور في النظام المالي. حيث يمكن أن يؤثر عدم الثقة في النظام المالي

على المدخرات وكذلك على عملية الوساطة وبالتالي يؤدي إلى تخصيص غير فعال للموارد. لذلك ، نظام مالي مستقر يعتمد على وجود بنية تحتية مالية كافية من حيث مجموعة كاملة من الأنظمة القانونية والتنظيمية والمحاسبية وأنظمة الدفع والائتمان وليس فقط على معيار النمو الإقتصادي.(Manu& all,2011)

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مدى تأثير التركيز البنكي على الإستقرار المالي لعينة من الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA) خلال الفترة (1996-2017)، وقد استخدمت الدراسة Z-Score كمتغير تابع لقياس الإستقرار المالي، كما تم إستخدام تركيز أكبر البنوك كمتغير مستقل لقياس التركيز البنكي وفي نفس الوقت تم إدخال متغيرات متحكممة (التضخم والنمو الإقتصادي) .

- كشفت نتائج الدراسة أن هناك تأثير سلبي للتركيز البنكي على الإستقرار المالي والسبب الرئيسي يرجع إلى تكلفة الائتمان والمعدلات المرتفعة للفائدة التي تفرضها البنوك الكبيرة على العملاء والمخاطر الكبيرة التي يتحملونها و تسبب هشاشة النظام البنكي.
- أما بالنسبة للتضخم فكان له تأثير موجب و مهم على الإستقرار المالي ،مما يفسر أن دول عينة الدراسة التي كانت لديها مستوى تضخم مالي مرتفع إعتمدت على تحقيق الحيوية الاقتصادية لكبح التضخم المالي وتقليص العجز في ميزان المدفوعات والحفاظ على نمو اقتصادي سريع، وهذا من خلال تشجيع المبادرات الإستثمارية الفردية بحيث تقوم البنوك الكبيرة بالتوسع في منح الإئتمانات(نمو الإئتمان الممنوح) بمعدلات فائدة محددة أو منخفضة مع درجة مخاطرة أقل، وبالتالي يتحسن النشاط الاقتصادي الذي يساهم في تحسن التدفقات النقدية للأفراد والشركات، ما يعزز من قدرتهم على سداد مديونياتهم، بالتالي خفض معدلات التعثر وتحقيق إستقرار مالي .

التوصيات والإقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها ، نقترح من خلال دراستنا بضرورة الاستمرار في تحسين كفاءة للقطاع المصرفي من خلال تعزيز إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي. كما نوصي بضرورة الاستمرار في تعزيز منظومة إدارة الأزمات لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد ، واستخدام التقنيات المناسبة للتعامل مع البنوك الضعيفة، وتشجيع البنوك الصغيرة على

الدمج وفق ضوابط معينة، والترخيص للبنوك الجيدة لمنح المزيد من الإئتمانات وفقاً لظروف ومعطيات السوق. كذلك نوصي بتكثيف الرقابة على البنوك ذات الأهمية المالية ، واستمرار التنسيق بين إدارات الرقابة المصرفية والاستقرار المالي عند تقييم المخاطر الناشئة عن القطاع المصرفي من المنظورين الجزئي والكلّي.

المراجع باللغة العربية:

- عبد الغفار حنفي، (2008) إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- دريد كامل آل شيب، (2012)، لأسواق المالية والتقنية، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطابعة، الطبعة الأولى، عمان
- بن دحمان آمنة، (2016) ، التطور المالي والنمو الإقتصادي في الدول النامية —دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث نظام ل.م.د، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- مشتاق محمود السباعي، سلام أنور أحمد، بالجين فاتح سليمان، (2012)، الإستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02.
- تكواشت رانية، (2020)، دور النظام المالي ونظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي، مجلة إيكوفان، المجلد 2، العدد 2، ص ص 33-48.
- تقرير للبنك الدولي "world Bank" سنة 2016

المراجع باللغة الأجنبية:

- Adusei Michael (2013), Finance Growth Nexus n Africa :A Panel Generalized Method Of Momentc (GMM) Analysis, Asian Ecocnomic and Financial Review, N 3(10), p1314-1324
- Allen, F. and D. Gale, 2000. "Comparing Financial Systems", Cambridge, MA: MIT Press.
- Ang James, (2007), Financial Deepening and Economic Development in Malaysia, Economic Paper, Vol 26, N °3 , p249-260
- Asli Demirgüç-Kunt & Ross Levine, " University of California, Berkeley - Haas School of Business; National Bureau of Economic Research (NBER),: July 1999
- Asli Demirgüç-Kunt & Ross Levine, (2000), Bank Concentration :Cross-country Evidence, World Bank Global Policy Forum Working Paper.
- Beck Thorsten, (2008), Bank Comprtition and Financial Stability The World Bank, Development Resaerch Group, Policy Research Working Paper 4656.
- Beck Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt & Ross Levine , (2003), Bank concentration and Crises, World Bank Policy Research Working Paper 3041
- Behr Andreas, Kamp Andreas, Memmel Christoph and Pfingsten Andreas (2007). Diversification and the Banks' Risk-Return-Characteristics-Evidence

from Loan Portfolios of German Banks. Working Paper No. 05/2007, Deutsche Bundesbank. PP.1-44.

- Ben Ali Mohamed.s, Timimouni Intissar & Zeitun Rami,(2015), Banking concentratio, and Financial Stability,New Evidence from Developed and Developing Countries,Economic Discussion paper,N22 .
- Berger Allen, Asli Demirgüç-Kunt, Ross Levine& Joseph G Haubrich, (2004), Bank Concentration and Competition : An Evolution in the Marking, Journal of Money,Credit and Banking,Vol 36,N 3,part 2,p433-451.
- Berger, A.N. and Hasan, I., Zhou and M., (2010a). The effects of Focus versus Diversification on Bank Performance: Evidence from Chinese Banks. Journal of Banking and Finance, No.34, PP.1417-1435.
- Bogdan Capraru&A.m.Andries,(2015), Nexus between concentration and Fragility across EU Banking Sustems, Procedia Economics and Financen Vol 32, pp 1140-1147.
- Boyd John,Gianni de Nicolo and Abu M .Jalal,(2006),Bank risk and competition revisited :New Theory and New Evidence,International Monetary Fund Working
- Boyd, J. H. and E. C. Prescott, 1986. "Financial Intermediary-Coalitions". Journal of Economic Theory 38: 211-232
- Cetorelli Nicola,(2001), Does Bank Concentration Lead to Concentration in Industrial Sectors,Federal Reserve Bank of Chicago, WP 2001-01 .
- Chauvet Lisa,Jacolin Luca, (2017), Financial Inclusion,Bank Concentration, and Firm Performance,World Development,Vol 97,p1-13
- Cuestas Juan.c, Lucotte Yannick& Reigl Nicolas,(2019), Banking Sector concentration, Competition and Financial Stability : The Case of the Baltic Conuntries, post-Communist Economies.
- Deidda Lucia,Fattouh Bassam, (2002), Concentration in The Banking Industry and Economic Growth,Centre or Research , CRENoS (University of Cagliari and Sassari), Cefims, SOAS (University of London).
- Eboli Mario, (2019),The Concentration of the Banking Industry and Its Exposure to Financia Contagion,International journal of Economics and Finance,vol11 ,N 4.
- Gerschenkron Alexander, (1962), Economic Backwardnes in Historical Prespective :A Book of Essays , Cambridge, MA: BelknapPress of Harvard University Press.
- Gupta Juhi,Kashiramka Smita, (2020), Financial Stability of Banks in India :Does Liquidity Creation Matter ?Pacific-Basin Finance Journal,N 64
- Hayden Evelyn, Porath Daniel and von Westernhagen, Natalja (2006). Does Diversification Improve the Performance of German Banks? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios. Working Paper No. 05/2006, Deutsche Bundesbank. PP.1-40.
- Hellman, T., K. Murdock, and J.E. Stiglitz, 2000. "Liberalization, Moral Hazard in Banking and Prudential Regulation: Are Capital Controls Enough? ", American Economic Review 90: 147-65.

- Jos éDe Gregorio, (2012), *Price and Financial Stability in Modern central Banking*, *Economia*, Vol 13, N ١, pp 1-11.
- Juan Carlos, Yaannick Lucotte, Nicolas Reigl, (2019), *Banking Sector Concentration, Cometition and Financial Stability : the Case of the Baltic Coutries*, *Journal Homepage(online)*,1465-3958.
- La Porta Rafael, Florencio Lopez- De-Silanes and Shleifer Andrel, (2002), *Government Ownership of Banks*,*The Journal of Finance*,Vol LVII,N ١.
- Lisa Chauvet,Luv Jacolin, (2017), *Finacial Inclusion, Bank Concentration , and Firm Performance*, *World Development*, Vol 97, pp 1-13.
- Liu Guy,Mirzaei Ali, (2013), *Industrial Growth :does Bank Competition, concentration and stability constraint Matter ? Evidence from developed and emerging economies*,*Economics and Finance Working paper Series*,N °13-23.
- Lynch David, (1996), *Measuring Financial Sector Development : A Study of Selected Asia-Pacific Countries*,*The Developing Economices XXXIV-I/*
- Manu.l.p,Adjasi.C.K,Abor.j&Harvey .S.K, (2011), *Financial Stability and Economic Growth :A Cross- country Study*, *Int Journal Services Management*, Vol 4 , N 2.
- Maurice Doll, (2010), *Bank Concentration, Compitition and Financial Stability*, *Master Thesis International Economics and Finance*, Tilburg University .
- Moradi Zeyneb. S,Mirzaeenejad Mohammadreza&Geraeenejad Gholamreza,(2016), *Effect of Bank-Based or Market- Based Financial Systems on Income Distribution in Selected Countries*,1st International Conference on Applied Economics and Business,ICAEB 2015,Procedia Economics and Finance, N °36,P 510-521..
- Owen Ann, Pereira Javier,(2018), *Bank Concentration, Competition, and Fiancial Inclusion*, *Review Of Development Finance*,N 8,P1-17.
- paper,WP 06/279 .
- Pietro Calice & Leone Leonida, (2018), *Concentration in the Banking Sector and Financial Stability*,*New Evidence*, *Policy Research Working paper 8615*, World Bank Group .
- Ross Levine, (2002), *Bank Based or Market –Based Financial Systems :Which is Beter ?*, *National Bureau Of Economic Research*, Cambridge, MA 02138,*Working paper 9138*.
- Serhiy Kovela,Walter Skok, (2012), *Mergers and Acquisition in Banking :Understanding the Integration Perspective*,*International Journal of Business and Management* ,Vol 7, N °18.
- Shijaku Gerti, (2017), *Does Concentration Matter for Bank Stability?Evidence from the Albanian Banking Sector*,*Kournal of Central Banking and Practice*,Vol3, PP67-94.
- Siong Hook Law,Ahmed Zainuddin Abdullah, (2006), *Bank Concentration and Financial Development :The cross-country Evdence*, *The IUP Journal of Financial Economics*, 2006, vol. IV, issue 2, 56-65

- Takatoshi Ito, (2010), Monetary policy and Financial Stability : Is Inflation Targeting Pass é? ADB Economics, Working Paper Series.
- Thakor Anjan, (1996), The Design of Financial Systems : An Overview, Journal of Banking & Finance, N°20, p 917-948

10. الملحق

قائمة البلدان المعنية بالدراسة

الرقم	البلدان المعنية بالدراسة
1	الجزائر
2	البحرين
3	مصر
4	الأردن
5	الكويت
6	المغرب
7	عمان
8	قطر
9	السعودية
10	تونس